

## الإرهاب في سيناء: الأسئلة الكبرى

عبدالله السناوي\*

مرة بعد أخرى تطرح الأسئلة الكبرى نفسها دون أن تجد ما تستحقه من إجابات تلهم التماسك الوطني أمام ضربات الإرهاب المتكررة في سيناء والداخل المصري. أخطر الأسئلة: ما مستقبل «داعش» في شمال سيناء؟... وإلى أي حد يفسح المجال لنزعتها عن الخريطة المصرية؟

السؤال ليس افتراضياً، فهو مطروح بصورة أو أخرى على سيناريوهات المستقبل، وبعض الخطط المعلنة. ضرورات التنبيه تستدعي الوضوح في السياسات والمواقف وأن تكون حاسمة وخطوطها الحمر مشرعة.

هناك أمران متداخلان على نحو مثير كأن أحدهما يمهّد للآخر دون أن تكون هناك - بالضرورة - صلة مباشرة. «داعش» يضرب باسم «إمارة سيناء» الملتحقة بتنظيم «الدولة الإسلامية» الذي بدأ بالتداعي في المشرق العربي... وإسرائيل قد تجني النتائج باسم «صفقة القرن» التي تعني - بالضبط - تصفية القضية الفلسطينية.

لم يكن الهجوم الإرهابي الأخير في رفح جملة عنيفة خارج سياق التحولات الجارية في الإقليم. بالتوقيت، تزامن ذلك الهجوم مع حسم معركة الموصل وتقويض مشروع «دولة الخلافة»، كأنه نوع من الرد العنيف في سيناء على سلسلة الهزائم المتلاحقة، التي تعرّض لها التنظيم المتطرف في العراق وسوريا، وتكاد تحكم عليه قبضتها الأخيرة.

بصورة أو أخرى، فإن الرسالة التي أرادها الهجوم الإرهابي، بأحجام النيران المستخدمة وأعداد المقاتلين الكثيفة، تأكيد الوجود على الأرض في لحظة انحسار إقليمي، وأن المشروع لا يزال ممكناً أن يصمد رغم الضربات المميّة التي تلقاها والمقتل المرجح لمؤسسه أبو بكر البغدادي.

من الأسئلة الكبرى التي تطرح نفسها الآن بإلحاح على اللاعبين الكبار في العالم والإقليم: ماذا بعد «داعش»؟... وما مستقبل التنظيم بعد هزيمة مشروع «دولة الخلافة»؟

لا أحد يقول إن التنظيم انتهى أمره وانصرف خطره، والتحذيرات بدأت تتعالى نبرتها من أن هناك جولات أخرى عنيفة في مواجهة مع فلوله. بعض الجولات قد تأخذ شكل عمليات إرهابية بالسيارات المفخخة والأحزمة الناسفة تضرب حيث تستطيع أن تصل، ويمتد عنفها إلى العواصم الغربية.

غير أن غياب أرض يقف عليها التنظيم يدفع للاعتقاد بأن خصوصيته سوف تتآكل على نحو فادح، وأن عضويته قد تتنازعها تنظيمات متطرفة أخرى مثل «القاعدة»، بالنظر إلى أنه قد خرج من تحت عباءتها التنظيمية والفكرية.

وبعض الجولات قد تأخذ شكل تركزات على الأرض في مناطق جديدة، أو استعادة بعض ما

لا شيء يؤكد الحجم الحقيقي لدحلان بسبب تخفي مناصره وتضخيم دوره (أ ف ب)



الخيرية»، بالوصول إلى منازل الغزيين لتصلحها، وإلى العقيم كي ينجب والطالب ليتعلم ويتزوج، عبر مشاريع ممولة إماراتياً. هذه الطريقة لم تكن إبداعية، كما يرى كوادر فتحاويون، بل هي تكرار لتجارب تنظيمية سابقة، لكن الملاحظ في حديثهم، هو أن «أبو فادي» لا يختلف كثيراً عن «أبو مازن»، في إشارة إلى تكرار أساليب قمع معارضيه، وإغراء الآخرين بالمال والمناصب، خاصة أنهم اليوم يعيشون «وُضعاً محيراً» بين إهمال «فتح» الرسمية وقرارات السلطة الأخيرة التي طاولتهم، وبين «نشوة الطموح» التي يبشر بها دحلان.

خلال محاولات عدة للاتصال بقياديين من الحركة في غزة، رفض كثيرون التحدث، فيما تحجج آخرون بأنهم لا يمتلكون معلومات كافية عن الذي يدور، لكن ما يتبين أنهم لا يريدون إشهار العداء لدحلان في وقت تفتتح فيه الفرص له، ولن يكونوا ملكيين أكثر من الملك بحق التنظيم الذي «يهتمش» القطاع دوماً، كذلك فإنهم يفضلون ترقب النتائج ليحددوا موقفهم، خاصة أنهم يرون في دحلان أحد أسباب ضياع غزة من أيدي السلطة. مع ذلك، يبقى البحث في حقيقة حجم دحلان داخل غزة، على الصعيد التنظيمي والشعبي مهماً رغم صعوبة تحديد ذلك بناءً على أسلوب الرجل في العمل، لكنه مبدئياً يحظى بشعبية جيدة في مسقط رأسه خانيونس،

السيطرة، وهذا غير صحيح إلى حد كبير. هناك أوجه قصور مؤكدة في المعلومات غير أن العجز مسألة أخرى. الاعتراف بالعجز يزكي إخراج الخطط القديمة من أدراجها. رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أشار إلى مشروع ضم أجزاء من شمال سيناء إلى قطاع غزة في إطار تبادل أراضٍ مع مصر حتى تكون «غزة الكبرى» وطناً بديلاً للفلسطينيين في ما يُسمى بـ«صفقة القرن». المعنى في ذلك كله أن هناك مشروعين خطيرين لمستقبل سيناء، الأول «داعشي» منهك لكن احتمالاته شبه منعدمة بالنظر إلى حقائق القوة... والثاني إسرائيلي يمكن إذا فرغت من سكانها للتخلص من صداع القضية الفلسطينية، على حساب مصر.

يصعب استنتاج أن إسرائيل تحارب في المعركة نفسها مع مصر في سيناء، فمثل هذا الكلام ساذج. من مصلحتها أن توظف الإنهاك المصري، مع نقص السيادة في سيناء، وفق مصالحها وخطتها. هذا ما يحدث بالضبط ويستدعي الالتفات لمصادر النيران المتعددة دون أوهاج.

ما يحفظ سلامة أي بلد، أهله وجيشه ووضوح سياساته. أن تكون هناك استراتيجية واضحة ومقنعة تصحح الأوضاع الداخلية المختلة وتقلص أي بيئات حاضنة للإرهاب وجماعاته.

إضافة إلى التفات في النظر إلى أهالي سيناء، فإن هناك تفلتاً آخر تبدى على ذات المنصات البرلمانية والإعلامية، باتهام حركة «حماس» بالضلوع في الهجوم الإرهابي الأخير، دون إدراك لخطورة الاتهامات في لحظة تتبدى فيها تفاهات أمنية بين السلطات المصرية والحركة لضمان أمن سيناء بإجراءات صارمة على حدود القطاع من ناحية وتخفيف المعاناة عن أهالي غزة من ناحية أخرى بفتح «معبّر رفح» لحركة البشر والبضائع بصورة منتظمة.

التفاهات الأمنية تحتاج إلى تقصّي أبعادها السياسية، فالتسريبات الشائعة عن حكومة جديدة في غزة يترأسها العقيد محمد دحلان، المفصول من «حركة فتح»، قد يربك المشهد الفلسطيني قبل أي مفاوضات. صعود دحلان مشكلة كبيرة، فطموحه مسنودٌ إسرائيليّاً. الأخطر، تكريس القطيعة بين الضفة والقطاع، وتلك بيئة تناسب البحث عن أوطان بديلة، في الأردن أو شمال سيناء، تنهي القضية الفلسطينية وحق العودة إلى الأبد.

السياسة تُدار بالحقائق لا بالنوايا، إذا لم تكن السياسات حاسمة فإن كل شيء محتمل ووارد وممكن. في مثل هذه المعارك الوجودية إما نكون أو لا نكون. هكذا كانت قضية العقيد الشهيد أحمد المنسي.

\*كاتب وصحافي مصري

خسره التنظيم؛ فقدرته على الضم والتجنيد تعود بالأساس إلى مشروعه ودرجة العنف غير المسبوقة ضد كل ما يمت بصلة إلى الحضارة الحديثة، أو التنوع الديني، والتي استقطبت أعداداً كبيرة من اليائسين والمحبين وبينهم مهمشون في الحواضر الغربية. إن قوة التنظيم المتطرف في مشروع «دولة الخلافة» ووجوده نفسه مرتبط به.

ذلك يرجح سيناريو إرسال مقاتلين وسلاح إلى المناطق التي يعتقد التنظيم أن لديه فرصة ما للمركز فوقها وبناء دولته عليها، وشمال سيناء أحد المستهدفات الرئيسية، بكل قياس، يستحيل تماماً بناء مثل هذه الإمارة، فمن ناحية الأصل تقوُّض، و«الدولة» انهيارت، و«الخلافة» على الأغلب قتل، والعقيدة القتالية المصرية تنظر إلى سيناء كمسألة حياة أو موت، فقد خاضت فوقها أو عبرها كل المواجهات العسكرية بأعوام 1948، 1956، 1967، و1973.

وقد تجلت تلك العقيدة القتالية في الحادث الإرهابي الأخير حيث صمدت «الكتيبة 103 صاعقة» في مواجهة الهجوم عليها حتى النفس الأخير، واستشهد وأصيب من رجالها عشرات الضباط والجنود على رأسهم العقيد الشهيد أحمد المنسي، الذي تحوّل إلى بطل وطني بدفاعه المستميت عن موقعه.

من الآثار السياسية لما جرى في رفح تأكيد الثقة العامة في القوات المسلحة المصرية واستعدادها للاستشهاد في سبيل حفظ الأرض مهما كان الثمن باهظاً، وأن النصر محسوم في النهاية.

غير أن ذلك الأثر السياسي الجوهري كادت تبعثه تصريحات متفائلة عبر منصات برلمانية وإعلامية، دعت إلى إخلاء شمال سيناء من سكانه وتهجيرهم إلى الداخل. وتلك جريمة تاريخية متكاملة لا مثيل لخطورتها على الأمن القومي المصري.

معنى التهجير، التسليم بما يطلبه الإرهاب من أهداف في إثبات عدم قدرة الدولة على حفظ حياة مواطنيها وأنها لا تثق في أهالي سيناء. أرجو أن يتذكر كل من ارتفع صوته بدعوات التهجير والإخلاء، أن أهلها (أهل سيناء) لعبوا أدواراً تاريخية في مواجهة احتلالها عام 1967، وأن «منظمة سيناء العربية» التي أنشئت أثناء حرب الاستنزاف ضمت أعداداً كبيرة، ومنهم تولوا إمداد القوات المصرية بالمعلومات ووفروا الخدمات اللوجيستية للمقاتلين الذين كانوا يعبرون قناة السويس، فضلاً عن إخفائهم عن الملاحقة الإسرائيلية في بعض الحالات. لا يمكن كسب الحرب مع الإرهاب في سيناء إلا إذا كان أهلها في المقدمة شريكاً أصيلاً.

شمال سيناء تعني أهلها قبل أي شيء آخر، دونهم فهو مشروع فصم عن الخريطة المصرية. بالتفريغ السكاني هناك خشية حقيقية من أن تتوافر أسباب ذلك الفصم، فأمم العالم، هذا اعتراف بالعجز عن

هاجساً تنظيمياً داخلياً في «فتح» فقط، بل يعترّ قياديون في فصائل أخرى عن مخاوفهم. يقول القيادي في «الجبهة الشعبية» لتحرير فلسطين، كايد الغول، إن ما نتج من التفاهات الأخيرة بين حماس وممثلي دحلان قد يُسهّم في حل الأزمات المعيشية، لكن «نرجو ألا يكون على حساب الثوابت الوطنية وتجسيد الانقسام وتميرير مشاريع سياسية هدفها هيمنة الاحتلال والتآمر على المقاومة». ورأى الغول أن «المسكنات المؤقتة لا تعالج مشكلات غزة الشائكة، فضلاً عن أن يكون ذلك لجوءاً إلى الرد على إجراءات أبو مازن، ما يعني أن ما يحدث لا ينطلق من معالجة وطنية شاملة»، محذراً من «بناء مشاريع سياسية تؤسس لكيان فلسطيني داخل قطاع غزة الضيق».

ومن قلة قليلة قبلت الحديث من «فتح»، قال عضو «اللجنة المركزية»

عادة لا يعلق «أبو فادي» على الحديث عن دور أممي له في دول عربية

15 - 17 نائباً يؤيدون دحلان من أصل 43 يمثلون كتلة «فتح» البرلمانية

التي تمثل القاعدة التنظيمية والشعبية الأولى له في غزة، فيما تؤكد مصادر فتحاوية أن الرجل يعمد كثيراً إلى «تضخيم ذاته وحضوره»، مشيرة إلى أنه لا يخرج للرد على كل التقارير الإعلامية التي تتحدث عن أي دور سياسي أو حتى أممي له، داخل فلسطين أو خارجها، لأنه يرى أن مجرد الحديث عنه في وسائل الإعلام بمختلف جنسياتها يمثل تقوية لصورته ونفوذه. وفيما لم تكشف القيادات الفتحاوية نسبة حضور دحلان في الانتخابات الداخلية الأخيرة، فإن تقديرات قيادات من فصائل أخرى تشير إلى أن ثمة في المجلس التشريعي 15 - 17 نائباً يؤيدون دحلان من أصل 43 يمثلون كتلة «فتح» البرلمانية (المجلس التشريعي فيه 132 مقعداً لـ«حماس» منها 76).

ولا تمثل عودة دحلان إلى غزة

للحركة عبدالله عبد الله، في تصريح مقتضب، إن «التقارب بين حماس ودحلان لا يخدم المصلحة الوطنية»، فيما وصف أحد أمناء السر التنظيميين المشهد بالقول: «دحلان كان في عيون حماس الجاسوس وحليف (الجنرال الأميركي كيث) دايتون، والآن بات المنقذ لغزة... هذا سيدخل الحركة الإسلامية في مأزق كبير، خاصة أن حماس ستبقى تمسك بزمام الأمن ودحلان مهمته أن يأتي بالأموال التي ستنتشل القطاع مؤقتاً». ويشار إلى أن «حماس» بدأت عبر وسائل إعلامها الحركية نشر أنباء صادرة عن «التيار الإصلاحي الديموقراطي لحركة فتح»، الذي يمثل تيار دحلان في التنظيم، خاصة المتعلقة بانتقاد السلطة في رام الله، إلى حد انتقاد «التنسيق الأمني» الذي كان دحلان نفسه أحد وجوهه الشهيرة.